

ورقة من المجلس الاقتصادي تتضمن اجراءات عاجلة لتشغيل العجلة الاقتصادية

26 حزيران ٢٠٢٠



عقد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عريبي مؤتمرا صحافيا حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في مقر المجلس، أطلق خلاله ورقة الاجراءات العاجلة لتسهيل اعادة تشغيل العجلة الاقتصادية.

نص الورقة

وجاء في الورقة التي تلاها عريبي:

"هالت جميع اللبنانيين صور برادات الفقراء الفارغة.

أن يصل واقع اللبنانيين الى هذا الحد من العوز لا يتناسب ابدا مع طبيعتنا واعتزازنا بكرامتنا. هذه الحال لا تليق باللبناني، ولن تكون مقبولة في أي شكل من الاشكال.

لقد وصل الى حد عرض مقتنياته الخاصة من ملابس واثاث منزلي وأدوات شخصية للمقايضة مع صندوق مياه شرب أو لوازم للأطفال أو مواد غذائية أساسية، أو علبة دواء.

من هذا المنطلق، ولأن كل النقاش في البلد اليوم يتركز على التفاوض مع صندوق النقد الدولي، والبحث في معالجة الواقعين المالي والنقدي.

وجدنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الواجب والضرورة والاحساس بالناس يفرضون علينا المبادرة الى تحديد الاجراءات العاجلة والمباشرة لتخفيف الاعباء وعلى المؤسسات والاسر تسهيلا لإعادة تشغيل العجلة الاقتصادية. لذلك وبعد جلسات طويلة من النقاش مع أهل القطاعات الإنتاجية المختلفة، والوزراء المعنيين، واللجان النيابية المختلفة. هذه الورقة لا تعتمد الى رسم سياسة عامة، ولا هي تخطيط بعيد الامد، وهي لا تعطي حلولا لإدارة الاقتصاد الكلي، بل هي مجموعة من الاجراءات التي تخفض الاعباء وتسهل العودة الى العمل.

- 1 في العلاقة مع الدولة:

1. عدم فرض أية ضرائب او رسوم جديدة لمدة سنتين.

2. استخدام القدرة القصوى للدولة في مكافحة المنافسة غير المشروعة، والتهرب والتهرب الضريبي وكشف وتكليف المؤسسات المكتومة.

3. معالجة فروقات سعر الصرف بين الموازنات الفعلية للشركات وتقديرات وزارة المالية للأرباح والخسائر عند الشركات، حيث يؤدي انخفاض قيمة الليرة إلى تسجيل الخسائر كأرباح في موازنات الشركات.

4. تجميد تسديد الضريبة على القيمة المضافة عن الفصل الرابع من العام ٢٠١٩ وعن الاشهر التسعة الاولى من ٢٠٢٠، على

أن تقسط على ٢٤ شهرا بدءا من ٢٠٢١/٠١/٠١، ضمن أقساط شهرية متساوية تضاف على الأقساط الفصلية المستحقة في حينه، مع الإعفاء الكامل من غرامات التصريح وغرامات.

5. تأجيل دفع مستحقات المؤسسات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن العام ٢٠٢٠، على أن تقسط على ٢٤ شهرا بدءا من ٢٠٢١/٠١/٠١ ضمن أقساط شهرية متساوية تضاف على الأقساط المستحقة في حينه مع ضرورة الإعفاء من الغرامات، على ان لا يؤثر ذلك على التقديمات الاجتماعية للعمال.

6. تجميد ضرائب أخرى كضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية على أن تقسط على ٢٤ شهرا بدءا من ٢٠٢١/٠١/٠١ ضمن أقساط شهرية متساوية مع الإعفاء من الغرامات.

7. إجراء تسوية ضريبية شاملة وعادلة واختيارية لغاية أعمال سنة ٢٠١٩ ضمنا تشمل كافة أبواب ضريبة الدخل والضريبة على القيمة المضافة.

8. وضع آلية فورية تعالج مستحقات الشركات الخاصة لدى الدولة، والتي خسرت جزءا كبيرا من قيمتها بسبب تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية.

9. إعفاء المواطنين والمؤسسات من كافة غرامات التأخير على الرسوم والضرائب، وذلك بسبب جائحة كورونا التي أحدثت إنقطاعا تاما أو شبه تام في عمل المؤسسات.

10. تحفيز الشركات على التوظيف من خلال دفع الدولة مساهمات الشركات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للسنة الأولى على أن لا يتحمل الضمان الاجتماعي أية اعباء في حال تخلف الدولة عن السداد.

11. تمديد مهلة براءة الذمة من الضمان الاجتماعي حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

12. تقسيط رسوم البلديات لكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها شركات الإعلانات عن عام ٢٠٢٠-٢٠١٩ من دون غرامات.

13. تسهيل الإجراءات والمعاملات في المرافئ وعلى الحدود لتسهيل حركة السلع.

- 2 في العلاقة مع المصارف ومصرف لبنان

1. خفض الفوائد المدينة للمؤسسات والأفراد بصورة فورية إلى ٣٪.

2. إعادة إطلاق التسهيلات المالية والتسليفات للمؤسسات داخليا كما كانت قبل شهر تشرين الأول ٢٠١٩.

3. إعادة جدولة القروض المستحقة على المؤسسات والأفراد، مع تثبيت دفعها بالليرة اللبنانية بحسب سعر الصرف الرسمي.

4. إصدار خارطة طريق واضحة تحدد مستقبل السحوبات والتحويلات المالية والودائع، خاصة للشركات.

5. الاسراع في إطلاق المنصة الالكترونية تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان، مع ضرورة الإلتزام بألية عملها.

- 3 في العلاقات التعاقدية

1. دعوة جميع المتعاقدين (خطيا وشفهيا) إلى تفاهات مرنة وحبية بينهم لتمرير المرحلة بالفهم المتبادل بدلا من الاختلاف والتقاضى.

2. ضمن التفاهات المرنة الحرص على عدم صرف العمال.

3. الدعوة إلى تفاهات حول عقود العمل ودوامات العمل المتحركة، وتشجيع الوظائف بدوام جزئي تكون بحالات محددة

استثنائية، أو عن بعد، ووضع آلية استثنائية لتنظيم ذلك إلى حين إنتظام الاوضاع على ألا يؤثر ذلك على تعويضات نهاية الخدمة.

4. خفض الإيجارات بالتفاهم بين المالكين والمستأجرين للأفراد والمؤسسات عن العامين ٢٠٢٠-٢٠٢١، وخاصة للمؤسسات التجارية والصناعية، ودفع بدلات الايجار بالليرة وفق سعر الصرف الرسمي.
5. الدمج التدريجي للعاملين في القطاع اللانظامي (العمل الهش) ضمن القطاع النظامي وتشجيعهم على تصحيح ظروف عملهم.

- 4 في الواقع الاجتماعي

1. إنشاء صندوق بطالة لمساعدة العاطلين من العمل.
2. الاستمرار في دعم الأسر الأكثر فقرا لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بمساعدات مالية مباشرة.
3. تخفيض فاتورة الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه والأماك المبنية للأسر الفقيرة ٥٠% لمدة ٦ أشهر.
4. إعفاء المواطنين من المعاينة الميكانيكية لعام ٢٠٢٠.
5. إلغاء رسوم السير عن العام ٢٠٢٠ المتوجبة على سائقي سيارات الأجرة ومركبات النقل المشترك وشركات تأجير السيارات، وتخفيضها بنسبة ٥٠% على السيارات الأخرى.
6. تفسيط رسوم الأملاك المبنية عن ٢٠١٩-٢٠٢٠ على كافة الشقق السكنية.

- 5 في حاجات القطاعات

القطاع الصناعي:

1. تحفيز الصادرات وفق ما ورد في موازنة العام ٢٠٢٠ ووضع مشروع وزارة الصناعة للطاقة المكثفة موضع التنفيذ.
2. تصحيح وضع المؤسسات الصناعية غير المشروعة وغير المرخصة، ومعالجة مشكلة العمالة الاجنبية غير المشروعة.
3. تمديد المهل الادارية المفروضة على الصناعيين، لتحقيق الإلتزام البيئي وتأمين التمويل اللازم لتحقيقه.
4. التواصل مع منظمة الامم المتحدة من اجل شراء المساعدات العينية للنازحين السوريين من الانتاج اللبناني.
5. رفع نسب الاستثمار في المناطق الصناعية بنسبة ٢٠%.
6. مراجعة تطبيق الاتفاقيات التجارية التي عقدها لبنان (الشراكة الاوروبية والتميسير العربية) ضمن سياسة حماية الصناعة اللبنانية.

القطاع الزراعي

1. تحديث قانون حماية المستهلك.
2. إطلاق مشروع قانون ضمان المحاصيل الزراعية.
3. الحماية الجمركية الفعالة والعمل على مساواة أسعار السلع الأجنبية والسلع المحلية في الأسواق اللبنانية.
4. إعفاء الآبار الأرتوازية من رسوم المياه.
5. دعم صيادي الأسماك وإطلاق مشروع قانون ضمهم إلى صندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
6. ترشيد وتوعية المؤسسات الزراعية على ضرورة تغيير النمط الزراعي وتشجيعها على الدمج.
7. إرشاد المزارعين لإنتاج زراعات مطابقة للمعايير ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم في الأسواق العالمية.

القطاع التجاري

1. تفسيط رسوم البلديات للقطاع التجاري بما فيها شركات الإعلانات عن عام ٢٠٢٠-٢٠١٩ من دون غرامات.
2. تفسيط رسوم الأملاك المبنية المتوجبة للمالية عن ٢٠١٩-٢٠٢٠ على كافة العقارات التجارية.
3. إعادة النظر بخصوص بدلات إيجار مراكز التسوق الكبرى (المولات) التي تفرضها على التجار والتي قد تفوق أحياناً رقم الأعمال وأغفاهم عن بدلات فترة إقفال كورونا
4. وضع آلية سريعة للتسويات الضريبية تكون محفزة، فتشجع المكلفين على الإنخراط فيه وتشجع المكتومين للتصريح عن أعمالهم وتغذي خزينة الدولة.

القطاع السياحي

1. السماح بتسديد كافة المؤسسات السياحية للقروض المصرفية بالعملات الأجنبية السابقة لتاريخ صدور تعميم رقم ٥٤٧ بالليرة اللبنانية بحسب السعر الرسمي للصرف.
2. منح المصارف قروض مدعومة للمؤسسات السياحية العاملة في لبنان بالليرة اللبنانية وبفوائد منخفضة توازي نصف فوائد القروض الممنوحة للأفراد.
3. إعفاء شركات تأجير السيارات من رسم المئة ألف ليرة لبنانية التي تدفعها هذه الشركات عن كل سيارة (رسم ترخيص تأجير السيارات).

قطاع الأشغال العامة والمقاولين

1. الطلب من مجلس الوزراء بتفويض كل وزير بالتفاوض مع المتعهدين بخصوص المشاريع المتعثرة.
2. في حال فسخ العقود أن يجري استلام نهائي للمشاريع ودفع المستحقات واسترداد الكفالات.
3. إجراء مقاصة بين مستحقات المقاولين للدولة ومستحقات الدولة للمقاولين. لحسم المتوجبات عليهم من المتوجبات لهم.
4. توصية للمصارف باعطاء كفالات للمشاريع الممولة من الخارج.

قطاع التأمين

منح شركات الضمان خط اعتماد لدى مصرف لبنان من أجل تسديد الأقساط إلى معيدي الضمان بكلفة معقولة.